

تقرير زيارة سجن النساء في بغداد
منظمة حمورابي لحقوق الانسان / ايلول ٢٠١٢

زار وفد مشترك من منظمة حمورابي لحقوق الانسان ووزارة حقوق الانسان، صباح يوم الخميس ٢٠ ايلول ٢٠١٢، سجن النساء التابع لوزارة العدل ببغداد للوقوف على وضع السجن على المستويين المادي والمعنوي، وذلك برئاسة السيدة باسكال وردا مسؤولة العلاقات العامة لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان ووزير سابق، وعضوية كل من الدكتورة سامية مسؤولة لجنة المرأة في المنظمة والسيدة هيلين عضو لجنة العلاقات العامة في منظمنا، بالإضافة الى ثلاث نساء من منتسبات وزارة حقوق الانسان.

الزيارة تمت بدعم من معالي وزير حقوق الانسان السيد محمد شياع السوداني مشكورا، بعد ان قدمت منظمة حمورابي لحقوق الانسان طلباً بذلك، لكون هذا المشروع هو من صلب اهتمام المنظمة ومسايعها في تعزيز عملية الاصلاح وصيانة كرامة الاشخاص المحتجزين، وتطوير مستوى التعامل الانساني المطلوب في المواثيق الدولية.

استهل الوفد زيارته باللقاء بادارة السجن، تناول النقاش الامور الخاصة بالسجينات، حيث اكدت ادارة السجن بوجود تواصل خدمات من قبل ادارة السجن، ومن وزارات العدل والداخلية وحقوق الانسان، ومختلف دوائر الدولة المعنية بشان السجون، مما يشكل ذلك فرقاً كبيراً بين ما كان يقدم في فترة النظام السابق، وما يقدم في النظام الحالي على حد أقوال الادارة المذكورة...

أثار الوفد تساؤلات واستفسارات مع ادارة السجن عن كل ما يمكن ان يطور أوضاع السجينات بما فيها الوضع التغذوي والصحي والنفسي، بغية تأمين مستوا من احترام الحق في الحياة، للاشخاص المحرومين من الحرية والحياة الانسانية العادية، اي من هن تحت طائلة قانون العقوبات نتيجة لتجاوزهن على القانون او من وقعن ضحية لافعال غيرهن من الاقرباء. وهؤلاء يشكلن الجزء الاكبر لما نعنيه في تقريرنا ومطالباتنا، ناهيك عن قمن بارتكاب جرائم بحق غيرهن فيجب ان يحظين بمعاملة انسانية غير قاسية داخل اماكن الاصلاح بغية احترام كرامة الشخص بالطرق التي تتطلبها طبيعة الانسان وكما تنص عليها المواثيق الدولية كاتفاقية منع جميع اشكال التعذيب التي صادق العراق عليها مؤخراً، وبدون التحفظ على اية مادة من موادها. دون شك، ان اهمية هذه الاتفاقيات الاممية تكمن في قابليتها على التأثير على التشريعات المعمول بها، بهدف انسنة وسائل التأديب وبناء المجتمع على اسس ومبادئ العدل والمساواة وزرع ثقافة نبذ العنف، ايا كانت اسباب العقوبات التي يعيشها الشخص المذنب نتيجة ارتكابه اعمالا حددت حرياته ..

تخلل الزيارة، اللقاء بقاضية السجن أيضاً، حيث اكدت على صحة الاجراءات القانونية المتخذة بحق جميع النزليات اي على الاقل، تم تدوين اقوال جميعهن بقولها "لا يوجد نزيلة بدون تدوين اقوالها وبحضور المحامي والمدعي العام". وواصلت "اما التأخير في الانجاز فيعزو الى، اما النقص في المستمسكات او عدم حضور الشهود او الأهل"، وأضافت "رغم ذلك فان القانون قد وفر ضمانات حقيقية للمتهمات أو المحكومات وذلك من خلال أنتداب محامي لهن مجاناً وعن طريق المحكمة المختصة في حالة عجز المتهمات من دفع اجور المحاماة وهو امر الزامي للجميع دون استثناء. سألنا القاضية عن وضع النساء خلال التحقيقات منذ اول توقيفهن من قبل الشرطة: هل هناك شريات نساء في التحقيق وخاصة خلال عمليات نقلهن من التحقيق الى السجن او اي مكان آخر؟ نسأل هذا لاننا سمعنا بان النساء قد تعرضت الى اعتداءات جنسية وغيرها من الافعال المهينة لكرامتهن، فما صحة ذلك؟

اجابت، "ان هناك حضور شرطية واحدة تحضر خلال التحقيق"، وأضافت "بأن هناك عدة خروقات تحدث بالفعل خلال عمليات التحقيق والنقل، عليه طالبنا ونصر على المطالبة بان يتم نقل النساء بعد اجراء التحقيق

مباشرة الى السجن ومن سجن النساء الى المحكمة بدون موافقة دائرة الاصلاح، بغرض سرعة النقل والابتعاد عن الروتين القاتل لمختلف القضايا"، وأكدت "على ضرورة المرافقة النسوية في عمليات النقل، بغية الحد من الخروقات الممكن وقوعها". كما اكدت ايضا "بان الوضع المادي ليس بالمستوى المطلوب وخاصة ان بنائية السجن تحتاج الى التوسيع، واتباع نظام الغرف بدلا من القاعات المشتركة والمزدحمة جدا"، حيث وجد ان هنالك خلط الفئات العمرية و انواع الجرائم مع بعضها... لاحظ الوفد ان الجميع في ادارة السجن يتفقون بعدم ملائمة المكان ليكون مركزاً للاصلاح، كما انه ليس مناسباً للحفاظ على كرامة المعاقبات، لابل وايضاً حقوق زوارهن في الاستفادة المتبادلة من اللقاء على المستوى النفسي بشكل خاص.

وقد أعربت ادارة السجن، ان السيد وزير العدل وضع موضوع الحصول على مكان أو بناء سجن ملائم، ضمن أولويات وزارته، مما يسمح للفريق الاداري توفير وممارسة وسائل الاصلاح باسلوب حضاري يليق بكرامة الانسان، ويمكن إقامة الورش التوعوية والعملية أو الفنية، لقضاء وقت الفراغ القاتل للنزيلات. من خلال اطلاع الوفد على مستلزمات الخياطة او التطريز والاعمال اليدوية الأخرى في الورشة المخصصة لذلك، وجد انها لا ترتقي الى المستوى المطلوب باي حال من الاحوال، بسبب بساطة المستلزمات و محدوديتها، لابل بدت لنا غير ملائمة مع امكانية الشابات اللاتي تواصلن دراساتهم عبر النظام المسائي، وهن تحلمن بأفاق مستقبلية لما بعد عودتهن الى المجتمع بعد انتهاء المدد التي فرضتها عليهن احكام قانون العقوبات بغرض الاصلاح والتعود على الرضوخ للقانون. لاحظ الوفد ان النزليات بحاجة الى وسائل التاهيل والتمكين اكثر تطورا علميا وتكنولوجيا بغية تحمل ومواجهة اعباء النظرة المجتمعية عليهن، لان الامر يتعلق بتنشئة وتأهيل نفسي وفكري تستفيد منها السجينات لدى استعادة حريتهن.

الايضاح داخل السجن

بعد اللقاء مع الادارة، التقى الوفد بالنزيلات في سجنهن. وجدنا داخل القاعات المزدحمة منامات مركبة لا باس بها من النظافة والترتيب الذي تتكفل بها النزليات انفسهن. لكن ما اثار دهشتنا في شهادت النساء هو ما رايناه من آثار التلوث الحاد حتى الجرب، على جلد عدد من النساء المحكومات بالاعدام حيث قالت "لا يسمح لنا بتبديل الدشداشة الا مرة واحدة في الشهر وكذلك الاستحمام" زعمت السجينات بانها قد عذبت بشتى الوسائل منها بالكهرباء وتعرضت للضرب والاعتصاب خلال التحقيق". ان فقر الاهتمام البيئي وبؤس النظافة المسموحة بقله الاستحمام (مرة واحدة كل شهر) يمثل ضررا لا بل الاطاحة بكرامة الانسان.

اطلع الوفد على نوعية المواد التغذوية المقدمة للنزيلات بشكل يومي وظهر مستوى الغذاء المقدم بشكل مقبول، لكنه بحاجة الى تنويع اوسع، اذ تعاني النزليات من تكرار الحبوب الناشفة كالفاصوليا البيضاء والارز والبرغل، اما اللحوم، فقد كشفت النزليات بكثرة الدجاج، فيما طالبت اضافة اللحوم الحمراء والخضراوات والمواد السكرية (الحلو) والعصائر ومواد اخرى، لابل منهن طالبت بالكماليات كالعطور ومواد التجميل...!

هل يتساوى الجميع بالمعاملة داخل السجن؟

اشتكت النساء من التفرقة في التعامل بخصوص الزوار. يبدو عندما يكون الزائر رجلا يسمح له بان ياتي بما يمكنه من غذاء او احتياجات معينة. اما "اذا كان الزائر امرأة فلا يحق لها ادخال اي شيء الى داخل السجن" بينما هناك امور و احتياجات لا يمكن للنساء الاستغناء عنها ولا يمكن لبعضهن طلبها من الرجال كونها امور تخص النساء حصرا هذا ما رددته عدد من السجينات، وناشدوا الوفد الزائر بمحاولة تغيير هذا التعامل.

نرى ان هذا الامر يثير جملة من الاسئلة المهمة تتعلق بمدى اعتبار لشخصهن كبشر اولا وفهم لخصوصياتهن كنساء ثانيا. هذا الموضوع بالذات يمثل المحور الرئيسي لزيارتنا الى السجينات و هو ما يؤسس لفكرة اهتمام منظمنا بالسجون اي بغرض التاكيد والتعاون على الحفاظ وصيانة كرامة الانسان، بالرغم من الجرائم التي ارتكبتها او الاحكام التي استحقها بما فيه حكم الاعدام، فتبقى انسانية الشخص جديرة بتعامل انساني يساعده على

الندم واصلاح تصرفاته في مكان الاحتجاز وحتى في حالة الاعدام المصدق فالموت الكريم مطلوب لان الانسان يبقى انسان وكرامته جديرة بالاحترام .

كذلك على مستوى اللقاءات بين الامهات والاطفال او بين الرجل وزوجته السجينة يبدو انه يتم عبر جدران من الشبكية السلوكية من الحديد فقط حيث لا يمكن للطفل ان يتمتع بقسط من حنان والدته خلال الوقت الذي خصصه لهن القانون. فيتم اللقاء بأسلوب قاس وبحاجة الى أسنة اكثر مما هو عليه الآن ان لم يكن لاجل السجين فليكن لاجل الزائر خاصة اذا كان الامر يتعلق بطفل او ام او زوج لعله يستطيع ان يعيد قليلا من راحته النفسية التي يستحقها وبذلك يعيدها الى السجينة ايضا. هذا من ابسط حقوقها وهي تدفع ثمن اعمالها داخل سجنها.

هل هناك سجناء ضحايا غيرهم؟

بالطبع رأى الوفد خلال لقائه بالسجينات من تعتبر نفسها بريئة ووقعت ضحية لزوجها او احد اقاربها ممن ارتكب الجريمة واحتسبت جزء منها فقط بسبب صلة القرابة التي منعتها من التبليغ مثلا او شاركت بشكل ام آخر في الجريمة معه بحكم وجودها في العائلة أو غرر بها من قبل زوجها مثلاً.

وفي مثل هذا السياق ، استمع الوفد لقصة احدى النزليات التي هي، ام لتسع اطفال تعترف بان "زوجها كان ظالماً" حقا وهو الذي ورطها وسيرها قسرا في اعمال الخطف والقتل ما ادى الى الحكم عليها بالاعدام شنقا حسب اكثر من مادة قانونية بما فيه المادة ٤ ارهاب. وتم تخفيف الحكم عليها الى السجن المؤبد لاعترافها بان زوجها هو من كان يفرض عليها وعلى ابناها العمل الارهابي وهو حاليا في السجن جراء قيامه باعمال ارهابية وحكم عليه بالمادة ذاتها. كما انه سبب لاثنتين من ابناها ليدانوا بالحكم ذاته، جراء ارتكابهم جريمة الخطف والقتل بالاضافة الى المومأ اليها . وحسب اقوالها فان احد ابنائها وهو حاليا في المستشفى اصيب بحروق نتيجة هجوم ارهابي على مركز شرطة الجنائيات وهو احد منتسبيها. هكذا تعاني عائلتها من تشتت ومعاونة نفسية تعيشها هذه الام بشكل مركز و متواصل تغمرها دموع متواصلة وهي في وضع يتعذر لها ايجاد اي حل غير رحمة الله وبالتالي توسلها لاستحصال "العفو العام" اذا ما شملها، مع انها لا تزال تعتبر نفسها بريئة وتسخر من الاتهامات التي وردت ضدها قائلة "ما هذه الاوراق" وهي تشير الى نسخة من حكمها بالقضايا التي اتهمت بها وهي تقول "انا لا استحق هذا المصير اذ غرر بي و تواصل بصوت عال رفض الحكم عليها وحرمانها من اطفالها...الى درجة الشتم والسب لزوجها الذي سبب لها عقوبة السجن المؤبد و لعائلتها التفكك...وكما هو معروف القانون فلا يحمي المغفلين.

لاحظ الوفد الزائر وجود نساء من الاقليات بعضهن كورديات من اربيل وتركمانيات طلبت النقل الى اقليم كردستان العراق والى كركوك لتسهيل زيارات ذويهن لهن. كذلك طالبت النساء من الجنوب بان ينقلوا الى سجن بابل. كما التقينا بامرأتين مسيحيتين ايضا ، حكم عليهما بأحكام مختلفة عن مخالفات ادارية في وظائفهما. الجميع تعاني قلة الاهتمام من جانب التوعية والتنقيف كما تعاني من ضيق المكان وعدم كفاية وسائل التهوية التي تقتصر على مروحة واحدة لكل قاعة كما طالبت بمستلزمات المطبخ والنظافة..

اغلب الجرائم التي ارتكبت كانت القتل لاجل الشرف والارهاب وايضا جنح تخص الفساد المالي والاداري . وانطلاقا من شهادات وحديث السجينات بشكل عام، يرى الوفد ان هناك معاملة مقبولة ويمكن تطويرها مستقبلا من قبل ادارة السجن حيث حاليا تتركز على :

- مراجعة الطبيب في السجن مع انها كانت تشتكي من نقص او جودة الادوية الخاصة بالمعدة او المفاصل
- يحق لكل نزيلة ان تتصل هاتفيا بذويها مرة واحدة في الاسبوع وهن تطالب باكثر
- يحق لهن زيارة من قبل الاهل كل شهر مرة
- يحق لهن مشاهدة تلفزيون عبر قنوات معينة حددت لهن من قبل ادارة السجن
- والجميع تطالب **بالعفو العام** كنعمة و رحمة كبرى.

ماذا يمثل سجن النساء في بغداد والتابع لوزارة العدل؟

بخصوص الموجود البشري في هذا السجن راينا بان هناك ٤١٤ نزيلة منهن واحدة في المستشفى تصنف الى ٢٦٩ موقوفة و ١١٥ محكومة و ١٧ محكومات بالاعدام غير مصدق، وواحدة ١ اعدامها مصدق فالمجموع الكلي للمحكومات بالاعدام هو ١٨ امرأة. كما هناك ٢١ طفلا و ٤ اجنبيات منهن واحدة اثيوبية وثلاثة سوريات. وحسب اقوال واحدة منهن انهن تعدن بين اللاتي لا تعرفن مصيرهن بعد ويتم نقلهن من محكمة الى اخرى بدون تحديد لمصيرهن. أما القوة الخافرة فأن حجمها مناسب وفي الغرض.

مطالباتنا كمنظمة مدافعة عن حقوق لانسان الى السلطات المعنية

١- تعاني عددا من النساء المتهمات أو المحكومات ممن لهن اطفال في سن الرضاعة لشمول العقوبات السالبة للحرية الى اطفالهن دونما أي ذنب لهؤلاء الأبرياء لذا يقتضي والحالة هذه ايجاد حل انساني للاطفال حيث هناك ٢١ طفلا يعيش عقوبات بدون ان يرتكب اية جريمة ! يمكن للدولة ايجاد وسائل خاصة للتعامل والاهتمام الخاص بهم داخل السجن خلال الفترات الاولى لاعمارهم وذلك اما بدعوة منظمات المجتمع المدني المهتمة بالطفل لمساعدة هؤلاء الابرياء في عيش طفولة غير التي يعيشونها حاليا ، والتي تقتصر على النظر على امهاتهم وسماع قصص تجعل منهم قتابل موقوتة لمستقبل لا يبشر بالخير لهم حيث يعيشون مجبرين على بلورة نظرة خاطئة على الحياة انطلاقا من واقع السجن منذ ان ابصروا النور فهم لم يدوقوا الحرية اي حرياتهم وانسانيتهم مسلوبتين وهم ابرياء.

هنا تكمن اهمية التعاون الوثيق بين اجهزة الدولة المعنية والمنظمات المجتمعية سواء كانت حكومية او غير حكومية للبحث عن وسائل اخرى لاسعاف هؤلاء الابرياء من الاطفال بشكل خاص وخلق بيئة بشرية سليمة لهم كتسليمهم الى العوائل المقربة اليهم والتي تتمتع بمستوى معين من الامكانية المادية والنفسية ، او ايجاد عوائل تتطوع لاستقبال عدد منهم حسب قبول وامكانية العوائل ، او وضعهم في دور تخصص لتربيتهم تربية حضارية تفتح امامهم آفاقا مستقبلية قريبة من الحياة الطبيعية اللائقة بالانسان البريء.

٢- نطالب ببناء او نقل السجن الى مكان آخر يلائم والمواصفات المطلوبة للسجن من حيث المجال لبقاء النزليات في نظام الغرف بدلا من القاعات وتقديم خدمات التاهيل لهن لتتمكن من الاحتفاظ بكرامتهن الانسانية كما لتمكينهن في اصلاحهن عبر النشاطات والدورات التوعوية التي تساعد النزليات على التفكير وعيش حالة الندم على ما قامت به وان تتأهل لمستقبل افضل، بحيث لدى خروجها تكون قد نالت درسا في احترام القانون وفهم فوائده واحترام حريتها وحريات غيرها..

٣- نطالب بتعيين نساء شرطيات بغية مرافقة النساء خلال التحقيقات كما خلال نقل السجينات من مكان الى آخر لمنع وقوع تجاوزات مخلة بالاخلاق وخارجة عن القانون.

٤- نطالب بتصنيف ادق لقاعات الاحتجاز حسب نوع الجريمة المرتكبة، لتجنب النساء تجنيد بعضها البعض وايضا بغرض تمكينهن من تحقيق الإصلاح وهو غاية العقوبة...لانه هناك من اجرت باعطاء المعلومات الكيدية الى النزاهة مثلا ،ولا تلقى احسانا لدى احد ليكفلها ليطلق سراحها بكفالة او التي اخذت احكاما محدودة ومختلفة جدا وتقيم مع التي مارست الدعارة، أو الانتحار أو القتل لأجل الشرف. فالقاعات مفتوحة على بعضها حيث يمكن ان يحدث الاتصال بكل سهولة...

٥- نطالب بتحريك قضايا من لم تحسم قضاياهن وان لا تبقى قضية دون حل و اجراء قانوني بوجود محامي الدفاع لرفع الظلم عن اللاتي لم تثبت جريمتهم بادلة جنائية موثقة .

- ٦- نطالب ان يعاد النظر في النظام التغذوي والبيئي وخاصة نظافة الجسم والملبس الكافي داخل السجن بتوفير مواد غذائية وغيرها ملائمة لمقاومة الامراض.. كذلك توفير وسائل النظافة وكسوة ملائمة الى جميع النزليات بما فيهن التي حكم عليهن بالاعدام .
- ٧- نطالب بتنظيم الزيارات في اماكن مخصصة لذلك، بغية تحقيق لقاء وجها لوجه وليس عبر الشبكيات من الاسلاك الحديدية كون النساء تتصف بعاطفة كبيرة تجاه اطفالهن فهن بحاجة اكبر الى الاتصال الانساني خلال الزيارات (هذه ميزة خاصة بالنساء!).
- ٨- نطالب بالسماح للنساء والرجال من الزوار بادخال المواد التغذوية والاحتياجات المطلوبة من قبل السجينات دون تفرقة بسبب الاختلاف الجنسي للزائر وذلك في الاطار المسموح به قانونا.
- ٩- نطالب بان تنقل السجينات التي من اصول المحافظات الاخرى(خارج بغداد) الى السجون القريبة من مناطقهن ليتسنى لذويهن زيارتهن بشكل منتظم يعد هذا من ابسط حقوقهن الانسانية .
- ١٠- نطالب بتسهيل الموافقات الرسمية وعمل الزيارات الى السجون للمنظمات المطالبة بذلك بغية التعاون في تطوير عملية احترام حقوق الانسان في العراق وبذلك يكون التدريب على اشراك تلك المنظمات في عملية البناء وتوفير الخدمات ما يؤدي الى تفهم اكبر لدور المنظمات الغير حكومية خاصة والذي هو دور مساعد لا بل مكمل لدعم ارساء سيادة القانون أي النظام الديمقراطي، وفرض احترام الحقوق البشرية ايا كانت الاوضاع او الظروف التي يتواجد فيها الانسان طالما هو على قيد الحياة فحقوقه جديرة بالاحترام والتطوير.. ذلك ليس ارضاء الله تعالى وللضمير فحسب، بل احتسابا لكرامة الانسان الغير قابلة للتجزئة، وعدم السماح لاي شخص مهما كانت مكانته او سلطته التصرف بهذه الكرامة، وايا كانت الاوضاع والمبررات.
- ١١- نطالب لجنة حقوق الانسان في البرلمان والمفوضية الوطنية العليا لحقوق الانسان، العمل على اصدار تشريعات وطنية ملزمة بحماية حقوق المحتجزين، على ضوء مصادقة العراق الاخيرة على اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بمناهضة جميع اشكال التعذيب، والمضي قدما الى الوصول الى الغاء قانون الحكم بالاعدام الذي يمثل مصدرا مشروعا لتكريس العنف الامر الذي تتصاعد ممارسته بشكل خطير في العراق..

نختم تقريرنا هذا ونحن نحث السلطات في كافة انحاء بلدنا الحبيب، بان يفوا بالتزاماتهم الدولية بما جاء في الشريعة الدولية لحقوق الانسان والتي كان العراق بين اوائل المصادقين عليها، كالاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية الاخرى المكتملة لهذه الشريعة، بانتظار الآليات اللازمة لتطبيق اتفاقية مناهضة جميع اشكال التعذيب. لذا نضم صوتنا الى صوت الامين العام للامم المتحدة بان كي مون، لنحث العراق على ان يصبح طرفا فعليا فيها باسرع وقت ممكن كما جاء في كلمته يوم (٧ حزيران ٢٠١١)، التي دعا فيها الحكومة العراقية إلى "إكمال المصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب لتكون إشارة جديرة على نيتها لمعالجة هذه المشكلة"، كما نضم ايضا صوتنا لندى حالات "الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب" في كافة ارجاء العراق، طالبين تدريب وتأهيل الفريق المعني بالتحقيق والسجن والحراسة وادارة السجون اليومية على التعامل الانساني مع المحتجزين وذويهم باساليب انسانية تحمي كرامة الأشخاص و بالاضافة الى العمل على تاهيلهم اجتماعيا ونفسيا وطبيا وغيرها من اشكال التاهيل اللازم للاشخاص ضحايا التعذيب.

منظمة حمورابي لحقوق الانسان
لجنة العلاقات العامة

٢٠١٢/١٠/١٠